

وئيفة معلومت المشروع
مرحلة التقييم

رقم التقرير: PIDA27231

اسم المشروع	العملية التنموية الطارئة (P155732)
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
البلد	العراق
القطاعات	قطاع الصحة بنسبة 12%؛ وقطاع نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية بنسبة 21%، وقطاع الطرق الريفية والطرق الرابطة بين المدن والطرق السريعة بنسبة 45%، وقطاع الصرف الصحي بنسبة 8%، بالإضافة لقطاع إمدادات المياه بنسبة 14%.
المحاور	محور التكامل الإقليمي بنسبة 20%؛ وأداء النظام الصحي بنسبة 12%، ومحور الخدمات العمرانية والإسكانية لفئات الفقيرة بنسبة 8%، والخدمات العمرانية التنموية الأخرى بنسبة 10%، إضافة لمحور البنى التحتية وتقديم الخدمات على نطاق المدينة بنسبة 50%.
أداة الإقراض	تمويل المشاريع الإستثمارية
معرف المشروع	P155732

<p>جُمهُورِيَة العِرَاق</p>	<p>الجَهِة المُقْتَرَضَة</p>
<p>وِزَارَة البَلَدِيَّات والأشْغَال العَامَة، وِزَارَة الصِّحَة، وِزَارَة الكِهْرِبَاء، وِزَارَة الإِعْمَار والإِسْكَان، وَصَنْدُوق إِعْمَار المَنَاطِق المُتَضَرَّرَة جَرَّاء أَعْمَال الإِرْهَاب.</p>	<p>الوِكَالَة المُنْفَذَة</p>
<p>2015/6/23</p>	<p>تَارِيخ إِعْدَاد/تَحْدِيثٍ وَثِيْقَة مَعْلُومَات المَشْرُوع</p>
<p>2015/6/23</p>	<p>تَارِيخ إِقْرَار/الإِفْصَاح عَن وَثِيْقَة مَعْلُومَات المَشْرُوع</p>
<p>2015/7/07</p>	<p>التَّارِيخ التَّقْدِيرِي لِإِقْرَار مَجْلَس الإِدَارَة</p>
<p>• أَكَّد الاجْتِمَاع على تصنيف إجمالي المشروع على أنه عال الخطورة. • وصُفِّ المشروع على أنه يندرج ضمن الفئة البيئية (ب). • وأذِنَ للفريق للمضي قُدماً في تقييم المشروع والمنقشات الفنية مع العميل. • كما وتمت جدولة عرض مجلس الإدارة للمشروع في 7 تموز/يوليو 2015</p>	<p>قَرَار مُرَاجَعَة التَّقْصِيم (مِن مُذْكَرَة القَرَار)</p>
	<p>قَرَار آخَر</p>

1. سياق المشروع

سياق البلد

أ. السبب والدافع الجوهرى لقيام بهذه العملية

ارتثت العملية التنموية الطارئة سبباً جديدة لإشراك البنك الدولي في البيئات الهشة التي ينهشها النزاع والعنف من خلال قدرة ومستوى مخاطرة أكثر من المعتاد للتعامل مع الإنتكاسات الحاصلة، وترتكز هذه العملية على الإعتبارات التالية والتي سيتم تناولها بمزيد من التوسع فيما سيأتى من هذه الوثيقة:

1. ينبغى فهم البُعد الطارئ لهذه العملية على أنه حاجتين تتمثل أولاهما بضرورة تدارك الكارثة التي اقترفتها أيدي الإرهاب والتي آلت لتشيريد أعداد غفيرة من المدنيين من بيوتهم عبر إعادة تأهيل البنى التحتية المدمرة والمتضررة بالإضافة لتأمين الخدمات الأساسية. في حين تتمثل ثانيهما بضرورة إثبات قيام الدولة بإعادة توطيد حضورها ومصداقيتها من خلال بعث رسائل استراتيجية وأبحاث فعلية لحضورها على أرض الواقع.

2. ويتجسد البعد الإنمائي لهذه العملية بأهدافها متوسطة وبعيدة الأمد، حيث ينبغى عدم تأويل هذه العملية على أنها مسألة إغاثة طارئة قصيرة الأمد، بل ينبغى النظر إليها على أنها مزج من مشاركة ذات أهداف قصيرة ومتوسطة وأخرى بعيدة الأمد ترنو نحو لبعث الاستدامة زالثبات من رماد الحطام الذي خلفه النزاع.

3. في حين يتجسد مفتاح نجاح هذه العملية بقدرتها على التأقلم مع الوقائع المتقلبة على أرض الواقع، حيث لا يمكن التنبؤ بالوضع نتيجة لعدم استقراره وللضبابية التي تسربله. والشيء ذاته ينطبق على تلبية الحاجات المتمثلة بإعادة النازحين لديارهم، وإعادة إعمار وبناء سريع لمناطق، ومدن وبلديات جُدد الأمر الذي قد يتطلب مساعدة عاجلة. كما وتتبدى حاجة أخرى في هذا السياق ألا وهي اتسام هذه العملية بالواقعية والانتقائية والإحجام عن الإفراط في تمدد المجتمعات. وفي ظل هذه المعطيات التي شكلت بدورها معايير الأهلية لاختيار سبعة بلديات أهدافاً (منطقة المشروع). كما ويتوخى أن يتسم المشروع بالمرونة والقابلية للتوسع دون أن يعنى ذلك تفسير معايير الاختيار و مزايا تصميم المشروع على أنها دعوة لارتباط مفتوح؛

فأي مناطق أخرى يُقترح إدراجها في المشروع ينبغي أن تحقق معايير الاختيار ذاتها، على يتم تقييمها على حدة عدا عن الحاجة لموارد تمويلية إضافية لتغطيتها. عدا ذلك فإنه يجب أخذ احتمالية حدوث تأخيرات أو استثناء لتنفيذ المشروع في منطقة (بلدية) أو أكثر نتيجة السياق شديد التحول القائم على أرض الواقع.

4. تُشكل مراجعة الأداء واستقاء الدروس الحالية الخاص بالعراق إضافة مؤثرة لتصميم هذه العملية. وسعيًا لإقلمة دور البنك الدولي في العراق في ظل التطورات المطردة على الأرض فقد جرى تضمين مراجعة الأداء واستقاء الدروس الخاصة بالعراق الحاجة المتمثلة بضروة الإلمام الكامل بالظروف الديناميكية الطارئة على أرض الواقع بالإضافة لضرورة اتخاذ استجابات سريعة لمعالجة الاحتياجات الجديدة، حيث تُجسد هذه العملية مثالاً لمتل هذا الثبات والاستجابة السريعة المرجوة. وتتمثل العناصر الأساسية لهذه العملية بقدرتها على رصد التنفيذ عن كثب، كما وتجسد دعامة هذا المشروع، بالإضافة لقدرتها على إعادة تركيز وهيكله ذاتها في ظل التغير المطرد الطارئ على الظروف، وأخيراً وليس أخراً قدرتها على التحقق من كون تصميم المشروع ضمن سقف بساطة التصميم الذي تسمح به الشروط.

5. سيتم إشراك المواطنين والتواصل معهم بنداخِل وترتيب الاستراتيجي. ومن الجلي جداً أن هذه العملية تحفها مخاطر جسيمة ومتأصلة ينبغي العمل على تخفيفها على نحو استباقي عبر التالي:

أ. اطلاق حملات تصاعدية لزيادة وعي المواطنين بالمشروع، وأهدافه، وتطلعاته وحدوده، حيث ستمنح مبادرة كهذه أملاً وإمارة على نية الدولة على توسيع حضورها وتوطيد مصداقيتها وشرعيتها لدى مواطنيها، هذا عدا عن تمكينها على إدارة توقعات المواطنين.

ب. تحقيق تفاعل شامل وفعال مع المواطنين لتوعيتهم بشأن المنافع التي ستعود عليهم من هذا المشروع، مما سيوفر سبلاً لرصد عدالة وشفافية عملية إعادة البناء. كما وسيثري ويعزز هذا التفاعل آليات التغذية الراجعة الخاصة بالمستفيدين مثل آلية إنشاء آلية للتظلم، وأخرى لسماع قلق المواطنين واستفساراتهم، الأمر الذي سيوفر للبنك الدولي وحكومة العراق معلومات دقيقة، وأخرى بشأن الوقت الحقيقي، بالإضافة لنظام تحقق وآلية للتنبيه المبكر لتقويض الفساد، وتخفيف التوترات الاجتماعية ولتعزيز المشاركة الشاملة. وسيجسد بُعد إشراك المواطنين والتواصل معهم

محوراً جوهرياً للمشروع، وعلى هذا النحو سيجري تخصيص التمويل مع تحديد واضح للمسؤوليات. كما وإن نجاح هذا المشروع يعتمد قطعاً على مدى فعالية الحكومة على إشراك المواطنين.

ت. كما وسيمثل التنسيق مع نظام الأمم المتحدة وشركائها بعداً أساسياً لتنفيذ المشروع. فقد سخرت الأمم المتحدة ولفيفاً من الدول الشريكة جهودها لتحقيق الاستقرار في عدد من المناطق المماثلة لتلك التي يشملها هذا المشروع. وبالرغم من بساطة التمويل في هذه المرحلة فإن هناك فرصاً للحصول على تمويل مكمل وتعاون مع شركاء التنمية، بحيث لن ينحصر ذلك في إزالة الركام ونزع الألغام.

ب. السياق الاستراتيجي

1. واقع البلد

إن العراق بلد محوري في منطقة الشرق الأوسط قد أمال مسار الأحداث في هذه المنطقة المتقلبة من العالم، ولم ينفك الإبقاء على وحدة هذا البلد الاتحادية من أن يكون همّاً رئيساً للمجتمع الدولي. فهناك اعتقاد كبير بأن اعتماد الإدارة العراقية السابقة على سياسة ذات طابع طائفي تقوم على التفرقة قد دفعت العراق نحو شفا الهاوية. كما وأن الحكومة الجديدة التي شكلها رئيس الوزراء السيد حيدر العبادي والتي تستند إلى الغالبية تجسد تغييراً باتجاه تحقيق سلامة واستقرار المنطقة.

ويواجه العراق اليوم ما قد يُوصف على أنه أخطر وأخطر التحديات المحدقة بسلامة أراضيه، واستدامته الاقتصادية وتنمية قواه البشرية. فإن الخطر الأمني الذي تشكله دولة الإسلام في العراق والشام والذي يرافقه هبوط دراماتيكي في أسعار النفط وأداء مؤسسات الدولة الذي لا يسمو للأمتل المرجو من، علماً أن رئيس الوزراء حيدر العبادي قد شرع بإصلاحها تدريجياً، كل ذلك أدى لانخفاض نمو اقتصاد العراق تاركاً وقع على النتائج الاقتصادية والإنسانية في العراق، هذا عدا عن أثره السلبي على مصداقية وحضور الدولة في البلاد. كما هناك حاجة ماسة في ظل النزاع القائم ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام لتدارك بعضاً من الاستدامة المالية مما يستدعي اتخاذ مجلس التعاون الخليجي والمجتمع الدولي كافة التدابير لحل هذا التحدي

المتمثل باستعادة مصداقية الدولة لدى المواطنين وتعزيز الاستقرار الاقتصادية، علماً بأن العراق يزخر بعدد من الأصول بما فيها قدرتها الهائلة على إنتاج النفط الخام واحتياطي النفط.

يجسد العراق مثلاً حياً للتحديات التي تتطوي في الوقت ذاته على أبعاد متجذرة قبل النزاع وخلالها وأخرى متربصة لما بعده. هناك حرب مفتوحة مع دولة الإسلام في العراق والشام على أجزاء لا يُستهان بها في الشمال الغربي للعراق. في الجهة الأخرى هناك رقعة متزايدة (يمكن تصنيفها على أنها تندرج ضمن مناطق ما بعد النزاع) تشهد استقراراً نسبياً مع نشوب بعض أعمال العنف الهامشية، كذلك فإن المنطقة الواقعة جنوب بغداد وحتى ميناء البصرة تتعم بهدوء وأمن نسبين، غير أن هذا لا يعني عدم احتمالية انجرارها للإضرابات في أي لحظة.

لقد أعاق انعدام الأمن السائد في مناطق كبيرة من شمالي وغربي العراق التجارة والاستثمار، كما وعطل صادرات النفط من المناطق الشمالية. وكان قد تقلص الاقتصاد بنسبة 0.5 بالمئة في عام 2014 عن النمو الذي أحرزه في عام 2013 والذي بلغ 4.2 بالمئة. ومنذ نشوب النزاع قد خفض الناتج المحلي الإجمالي لغير منتجات النفط بنسبة 5.2 بالمئة في 2014 وذلك نتيجة تدمير البنى التحتية مما أدى لتعذر الوصول للوقود والكهرباء، وتعطل التجارة وزعزعة الثقة للقيام بالمشاريع التجارية. وتمكن العراق منذ حزيران/يونيو 2014 من إدارة عجز مالي بالرغم من التقييد المروض على النفقات في ظل غياب موازنة مقررة لعام 2014. أدى ارتفاع نفقات الأمن ورواتب القطاع العام الهائلة ونفقات النقل والمعونات للإطباق على العنق المالية للعراق. بالرغم من أن العراق يزخر برابع أكبر احتياطي نفط خام في العالم، وهي ثاني أكبر منتج للنفط الخام ضمن منظمة الدول المصدرة للبترول بحيث تصدر 3.4 مليون برميلاً يومياً. غير أن أسعار النفط قد تردت بنسبة 60 بالمئة منذ حزيران/يونو 2014 مما أدى لتردي إيرادات النفط بنسب مماثلة؛ بالتالي فإن الإيرادات الحالية لا تكفي لتغطية رواتب القطاع العام، والنقل، والدفعات المستحقة لشركات النفط وذلك عدا عن الاستثمار وإعادة الإعمار. في ظل هذه المعطيات فإن الحكومة تعتمد ترشيد ميزانية النقد مع الدفعات المستحقة للعاملين والمقاولين، غير أن النفقات الأمنية لا تتفك عن أن تكون أولوية. وقد عمل على تغطية فجوة التمويل اللازمة للخدمات الحيوية وبعض الدفعات المستحقة لشركات النفط عبر

الحصول على تمويل من البنك المركزي (مع نضوب الاحتياطات ذات الصلة) وأيضاً من خلال زيادة إصدار فواتير الخزينة قصيرة الأجل.

قد أدى النزاع في العراق وعزلته منذ 1991 إلى تدهور نتائج التنمية البشرية في البلاد كافةً باستثناء إقليم كردستان العراق. كما شهد العراق في العقدین الأخيرین هبوطاً دراماتيكياً وفق أغلب مؤشرات التنمية البشرية بما في هذا مؤشرات الفقر، والخدمات العامة، ومستوى الرعاية الصحية، ومتوقع عمر الفرد ومحو الأمية. فعلى الرغم من أن الفترة التي عقت 2003 قد شهدت انتهاء العقوبات الدولية، إلا أن الحرب الأهلية والعصيان لم ينفكا عن تقويض توفير الخدمات، كما وقد شهدت البلاد عدداً من موجات النزوح مما أدى لتردي نتائج مؤشرات التعليم والصحة لمستويات وخيمة. وهناك ذبوع لبعض الظواهر التي ليس من المعتاد ظهورها في الطبقة المتوسطة الأقرب للثرية مثل توقف النمو، والأمية وغياب استدامة الخدمات والبنى التحتية الأساسية مثل الصرف الصحي والكهرباء. إضافة لتفشي الفقر خاصة في المناطق الريفية في عدد من المحافظات. ففي عام 2012 وصل متوسط الدخل اليومي لخمس السكان لأقل من 2 دولار أمريكي (2005، شراكة القطاع العام والخاص)، وسبعين بالمئة من السكان قد عاشوا على أقل من 4 دولارات يومياً. علماً أن تفشي الفقر في المناطق الريفية أكثر منه في المناطق الحضرية حيث تصل نسبة من يقعون تحت خط الفقر المحلي لـ30.6 بالمئة في المناطق الريفية، بينما تصل لـ14.8 في المناطق الحضرية.

ويجسد التمرد الدراماتيكي الراهن الذي يفرضه تنظيم دولة الإسلام في العراق والشام تنبيهاً فجاً وفرصة تاريخية لإعادة بناء ثقة المواطنين بالحكومة العراقية. حيث كشفت حركة تمرد دولة الإسلام في العراق والشام القيود التي تكبل حكومة يُنظر إليها، وعلى نطاق واسع، على أنها تنفذ أجندة طائفية. وقد اغتتم رئيس الوزراء الجديد الفرصة لجمع أكبر تألف ممكن لممثلي مختلف أطراف التوجهات السياسية، مع العلم أن الحكومة ما زالت هشة إلا أنه تمكن من إحراز تقدماً أكبر في اتجاه إشمال أوسع للأطراف السياسية العراقية المختلفة، الأمر الذي أتاح له منصة أوسع للعمل في ظل تألف توافقي أكثر متانة ويشمل كافة ألوان الطيف العراقي. كما أدت هذه الخطوة لوجود مقاومة أكثر صلابة، وإن مازالت هشة، ضد المكاسب التي احرزها تنظيم دولة الإسلام في العراق والشام على الأرض في الأشهر الأخيرة. كذلك فإن حكومة العراق لم تتوانى

عن اعتبار إعادة بناء ومعالجة الفروقات الاجتماعية في المناطق المحررة أولوية حيث شرعت بتحقيق هذه الأولوية في محافظتي صلاح الدين وديالى وذلك لإيمانها العميق بأن عملية الإصلاح هي تحدٍ يتشاطر مسؤوليته الحكومة العراقية ذاتها والسكان المحليين والمجتمع الدولي أجمع. كما سوف يرسى نجاح جهود ومساعي إعادة الإعمار الاستقرار السياسي والتلاحم المجتمعي في المنطقة عدا تعزيزه لمصداقية الحكومة.

المضي من الاستقرار نحو إعادة الإعمار والتنمية: تهدف هذه العملية لدعم مساعي الحكومة العراقية في تذليل التحدي المتمثل في إعادة بناء وإصلاح الخدمات بغية تحرير المناطق البلدية مع إرساء أسس تنمية بعيدة الأجل في الوقت ذاته. وبهدف تحقيق المصالحة الوطنية وتحقيق وحدة العراق فإن البنك الدولي (والذي سيشار له فيما سيأتي من هذه الوثيقة بالبنك) وعدد من الشركاء المانحين سوف يُعاضِدوا مساعي وجهود الحكومة العراقية نحو إعادة إعمار إطار عمل لما بعد النزاع بحيث يهدف لمعالجة قضايا الأمن، والمصالحة السياسية، والعدالة، وحقوق الإنسان، وإعادة الإعمار على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

وقد اعتمدت الحكومة العراقية نهجاً ذي شقين لمعالجة احتياجات ما بعد النزاع للمناطق المحررة مؤخراً من سيطرة تنظيم دولة الإسلام في العراق والشام. حيث تهدف من خلال الشق الأول لخلق ظروف معززة للاستقرار والأمن لتشجيع النازحين للعودة لديارهم في مدة لا تتعدى 90 يوماً من تحرير المنطقة. ثانياً فإنها تخطط لتوفير حوافز لإسراع عودة النازحين من خلال الشروع بإعمار المناطق المتضررة جراء النزاع وإعادة توفير الخدمات لقاطنيها. وفي ذات السياق فإن البنك سيوفر الدعم الفني للحكومة العراقية التي تهدف لبلورة إطار عمل إنمائي للمناطق المستهدفة، كما سيعمل على المستويين المتوسط وبعيد الأجل على دعم مأسسة وتمويل صندوق إعادة إعمار المناطق المحررة، مما سيوفر فهم أشمل للدوافع الكامنة وراء التفاوتات الإقليمية، كما وسيحلل التحديات الاجتماعية والسياسية والقطعية الماضية والراهنة وعلاقتها بالانقسامات الوطنية وديناميكيات الصراع. كما وسيؤدي ذلك لتحديد مزيج السياسات والمبادرات التحفيزية والتحويلية التي من شأنها تعزيز الاستفادة من أموال الحكومة والمانحين للنهوض بفرص التوظيف والفرص الاقتصادية والإشراك السياسي. وخلال كل ذلك سيتم التواصل بفعالية مع المستفيدين المحتملين وإشراك المواطنين في المشاريع وفي الاستراتيجية التنموية ككل، حيث يشكل ذلك عاملاً حاسماً خاصةً وأن الحكومة تمضي في

سياق محفوف بالتغيرات وتسربله الضبابية؛ لذلك فإن ملكية ومشاركة المواطنين ستشكل خميرة هذه العملية وأُس نجاحها.

إن مقترح العمليّة التَّنَمَوِيّة الطَّارِئَة في العراق مصمم بغية تكملة جهود الحكومة نحو تحقيق الاستقرار عبر الشروع الفوري في تنفيذ إعادة إعمار وإعادة تأهيل المشاريع الفرعية للبنى التحتية ذات الأحقية وذلك لإعادة تقديم الخدمات العامة في المناطق التي يشملها المشروع. وبموجب هذا المشروع فإن البنك سيقدم الدعم اللازم لتعزيز عمليات الإصلاح وإعادة الإعمار من خلال نهج يتألف من المحاور الثلاث التالية:

1. إيجاد بيئة مُمكنة للإصلاح وإعادة إعمار المناطق المحررة؛
 2. تنفيذ فعال لأنشطة الإصلاح وإعادة الإعمار في أوانها؛
 3. بلورة وتمويل إطار عمل إنمائي إقليمي يتسم بالشمول والإحكام لتطبيقه على المناطق المحررة.
- وهذا سيشمل على سبيل الذكر لا الحصر تحديد المشاريع الاستثمارية الفرعية في قطاعات الكهرباء، والماء، والعمران والصحة (إضافة لإمكانية إضافة قطاعات أخرى في الوقت المناسب كالتعليم)، على أن يُداروا وينفذوا من خلال آليات حوكمة مرنة تلائم غرض كل منطقة مختارة. كما وينبغي أن تكون هذه المشاريع التي تستهدف المناطق المتضررة جرّاء الصراع ومتوافقة مع الحوار القطاعي الجاري، وستبنى على خط الأنابيب الاستثماري الممول من البنك.

2. الحالة قائمة على الحاجة الماسة للمساعدة أو تواجه قيوداً مكبلة للقدرات

كان لانهايار البنى التحتية والخدمات الأساسية وقعاً مدمراً على سكان البلديات السبعة التي يشملها المشروع. علماً أن المشروع سيكون من المرونة بما يسمح بتوسيع نطاقه ليشمل مناطق أخرى على أن تلبى معايير الاختيار الأساسية وأن يجري تقييمها على حدة وتمويلها عبر مصادر تمويلية إضافية. وتتجسد الاستراتيجية الإصلاحية للحكومة بالشروع بتقديم الخدمات والبنى التحتية الأساسية وإعادة تأهيل البنى التحتية الحيوية في المناطق المحررة من قبضة تنظيم دولة الإسلام في العراق والشام، وذلك كخطوة أولية باتجاه بناء الثقة

والمصالحة المتعلقة بعودة مسؤولي الدولة. وقد تشهد التجمعات السكانية التي تعرضت للعنف والإضرابات المدنية لتوترات جسيمة وإن عودة الدولة بعد غياب طويل قد يفاقم هذه التوترات مالم تصحب هذه العودة عمليات لإشراك المواطنين بغية زيادة المسائلة. وسيركز هذا المشروع خصيصاً على المناطق الحضرية المحررة التي يعوزها إعادة بناء البنى التحتية والخدمات العامة الأساسية. سيسهم هذا المشروع على نحو غير مباشر باستعادة السلم والأمن، وتعزيز الثقة والمصالحة الوطنية، وتحقيق الوجود الإيجابي للدولة، إضافة للمساعدة في تيسير عودة النازحين.

يهدف البنك من خلال هذا المشروع لتقديم يد المساعدة للحكومة العراقية لإعادة بناء الأجزاء الحيوية من البنى التحتية المدمرة بغية إعادة المواطنين النازحين لديارهم ومدنهم. كما سيسهم المشروع بإنعاش الاقتصاديات المحلية وإعادة تكاملها مع الاقتصاديات الأخرى في البلاد وذلك من خلال إصلاح المواصلات الرابطة بينها. كما سيسهم في تحسين مستويات المعيشة في المناطق الواقعة في حدود البلديات المستهدفة وذلك من خلال إصلاح وتوسيع جُل إمدادات المياه، والصرف الصحي، والمواصلات، والخدمات الكهربائية، وإدارة النفايات الصلبة، وإزالة الحطام، عدا عن المساعدة الفردية للأسر من خلال مساعدتهم في إصلاح وإعادة إنشاء منازلهم، وتوفير الدعم لإعادة إنشاء خدمات الرعاية الصحية الأساسية.

تعد مشاركة البنك أمراً حتمياً للمنافع النسبية التي يحققها من خلال إعداد وتمويل أكبر للمشاريع الطارئة حول العالم، عدا عن المعرفة، والمهارات والخبرات التي يقدمها البنك في قطاعات البنى التحتية. فالبنك حالياً يمول عدداً من المشاريع التجارية في قطاعات النقل، والكهرباء والماء كما سيسخر هذه المعرفة والشبكات لدعم الانتشار السريع لهذا المشروع. كما وأن الخبرة والمهارات التي يقدمها البنك في معالجة الحالات الطارئة لا تقل أهمية عن استعادة الخدمات الأساسية في هيئات الحكم المحلية في المدن السبعة المستهدفة. ومن أجل ضمان القيام بهذه الاستثمارات من خلال سبل تعزز عملية بناء الثقة والمصالحة مع المواطنين، وتقلل الاضطرابات المجتمعية، وتعزز بناء الدولة. أضف إلى ذلك أن مشاركة البنك الدولي

هامة جداً في ضوء غياب أي مانح آخر يخطط للاستثمار بأموال ضخمة في إعادة تأهيل وإعادة إعمار البنى التحتية والخدمات المستهدفة في هذا المشروع.

سيعالج هذا المشروع بموجب السياسة التشغيلية 2.30 (التعاون الإنمائي والصراع). كما جرى إعداد العملية المقترحة بموجب الفقرة 12 (الحالات التي تحتاج لمساعدة ماسة) من السياسة التشغيلية 10.00 (تمويل المشاريع الاستثمارية) بالإضافة لاستفادتها من الإجراءات المختصرة، وإرجاء النظر في المتطلبات الاجتماعية والبيئية، والإجراء الائتماني المبسط.

السياق القطاعي والمؤسسي

3. السياق القطاعي والمؤسسي

قد أسفر الصِّراع الإقليمي الذي خلقه تنظيم دولة الإسلام في العراق والشام عن أزمة إنسانية أدت لنزوح 2.1 مليون عراقي وتدمير البنى التحتية والخدمات في المناطق التي كان قد احتلها التنظيم. حيث أوى أكثر من 60 بالمئة من النازحين للمناطق الخاضعة لسيطرة حكومة إقليم كردستان العراق. وتعيش هذه الأعداد الغفيرة نحوها نحو غيرها من النازحين في مختلف أنحاء العراق في جماعات متروكة دون إعانة إنسانية مشكلة ضغطاً هائلاً على كاهل الإقتصاد المحلي والخدمات العامة. ويقدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بأن ما يقارب 5.2 مليون شخص في حاجة لمساعدة إنسانية من غذاء، ومأوى، ومياه صالحة، وخدمات صرف صحي، ودعم على صعيد التعليم. فمن جهة تزداد أسعار الغذاء والأجار خاصة في المحافظات الشمالية التي يأوي إليها عدد كبير من اللاجئين السوريين والنازحين العراقيين. ومن جهة أخرى فإن نسب البطالة مرتفعة ومن المتوقع أن تستمر في الارتفاع نتيجة للصراع وموجات النزوح الناجمة عنه. فعلى الرغم من أن التقديرات الرسمية امعدلات البطالة بلغت 11 بالمئة في عام 2011، إلا أنها ارتفعت إرتفاعاً هائلاً في الوقت الراهن وخاصة بين أوساط الشباب. كما ولا تزال نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل مُتدنية حيث تصل نسبة مشاركة المرأة العراقية البالغة لسن العمل لـ15 بالمئة. كما وأن نطاق وسرعة موجات النزوح الناتجة عن تمرد تنظيم دولة الإسلام في العراق والشام والنزاع القائم في سوريا

يشكلان تحدٍ أمام مساعي الحكومة لتقديم خدمات ذات جودة، ويتجلى هذا التحدي في المناطق المحررة مؤخراً والتي تعاني من تدمير مستشيري في البنى التحتية.

لقد أثر الوضع الأمني والمالي للعراق سلباً على قدرة الحكومة على توفير خدمات كافية وذات جودة، علماً أن العراق كان قد شهد عواقب جانبية على صعيد تقديم الخدمات العامة قبيل نشوب الأزمة. وبالرغم من محدودية البيانات المتوفرة حول الوضع الحالي فإن احتلال بعض المناطق قد أسفر عن نهب وتدمير للبنى التحتية. كما وتثير عدم قدرة الحكومة على توفير الخدمات البلدية الأساسية والمياه الصالحة، والكهرباء، وإزالة النفايات الصلبة قلقاً خاصاً. أضف إلى التدمير الذي لحق بالبنى التحتية تعذر توفير الخدمات العامة الأساسية التي تقدمها البلدية وذلك للقلة الوقود، والكهرباء، وقطع الغيار والمواد الكيميائية. كما وتأثرت مرافق النقل والتجارة حيث تعرضت العديد من المعدات والمركبات التي توظفها الجمارك بغية تيسير الحركة على طوال مسالك العبور للنهب والتخريب. كما وتدمرت البنى التحتية الخاصة بنقل وتوزيع الطاقة ذات الجهد المرتفع/المتوسط/المنخفض، أو تعرضت لخلل جزئي الأمر الذي يعزى في المقام الأول لغياب الصيانة اليومية. لذلك فإنه ينبغي القيام بمشاريع لمعالجة الوهن الناجم عن الحروب السابقة والأزمة الحالية. أما في المستقبل القريب فينبغي الشروع بتدخل طارئ لإعادة إعمار واستعادة الخدمات الأساسية المتمثلة بأنابيب المياه، وإمدادات الكهرباء، والصرف الصحي، ومعالجة النفايات الصلبة، عدا عن الحاجة لتقديم الدعم الفني لمخطط دعم الإسكان وخدمات الطرق، والجسور والرعاية الصحية الأساسية. وبجانب كل ذلك فقد ترك النزاع وقعاً سلبياً على شرعية وقدرة المؤسسات العامة (هيئات الحكم المحلي والخدمات المحلية) في كافة المناطق التي يعوزها الحد الأدنى من مما على المؤسسات العامة والحكومية توفيره للمواطنين، علماً أن زعزعة الثقة بين المواطنين والمؤسسات العامة تعود لما قبل النزاع الأخير، وبالتالي فقد فاقت عدم قدرة الدولة على حماية المواطنين والاستجابة لحاجاتهم خلال هذه الأزمة الحالة سوءاً.

علماً أن الحكومة قد بذلت جهوداً مضمّنة لتوفير المرتبات، والنقل والمؤن العامة لموجة النزوح الجديدة، وعمل مركز المشاريع في الأمانة العامة لمجلس الوزراء على إدارة هذه الجهود. وشملت هذه السبل البحث

عن توفير بدائل للوصول لحسابات مصرفية يمكن من خلالها تلقي هذه المنافع، بحيث يتم تلقي هذه المنافع مثل دفعات النقد المباشرة، ومعونات الغذاء خاصة، وإعادة توزيع إمدادات نظام التوزيع العام بما يستجيب مع حجم الطلب الناجم عن النزوح والتشريد. كما يبدو وجود قيود معرقله على ارض الواقع تكبل حركة النازحين (مثل حركة النازحين السنة العرب لإقليم كردستان العراق وبغداد وعودتهم لديارهم المحررة)، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على وصولهم للخدمات الحيوية.

سيركز هذا المشروع على سبعة بلديات (مدن) جرى استهدافها في محافظتين وهي أفضية تكريت، والضلوعية وناحية العلم في محافظة صلاح الدين، والجلواء، والسعدية والعظيم في محافظة الديالى (المنطقة التي يشملها المشروع). وتعتبر هذه المدن أكبر المدن (من ناحية السكان) التي جرى تحريرها من قبضة تنظيم دولة الإسلام في العراق والشام. حيث جرى اختيار هذه المدن وفقاً للمعايير التالية:

- أ. تعرضها لتدمير جسيم في البنى التحتية؛
- ب. وعوزها للموارد الأساسية (أي الماء والكهرباء)؛
- ت. وخروج زمر كبيرة من اللاجئين؛
- ث. ويميزهم أنهم يتركزون على الصعيد الإداري والاجتماعي والاقتصادي في محافظتين؛

ج. بالإضافة لأنهم ينعموا استقرار أمني أمثر نسبة لغيرهم من المناطق المحررة.

أضف إلى ذلك أنه تم انتقاء هذه المدن على أساس خلفية سياسية معقدة شملت غياب عملية المصالحة في هذه المناطق، والضبابية التي تلتف إشراك وإشمال المواطنين، وخطر احتمالية تجدد الصراع، عدا غياب مشروع إعادة إعمار شامل تموله الحكومة في هذه المناطق.

ب. أهداف المشروع التنموية

يهدف هذا المشروع لدعم مساعي وجهود جمهورية العراق لإعادة إعمار البنى التحتية المدمرة، بالإضافة

لاستعادة تقديم الخدمات العامة في المناطق التي تقع ضمن حدود البلديات المستهدفة.

ت. وصف المشروع

مكونات المشروع

اسم المكون

إعادة بنى الكهرباء التحتية وتوصيلها

ملاحظات (اختيارية)

حيث سيتمثل الدعم بشراء المعدات اللازمة لإعادة إعمار بنى توزيع ونقل الكهرباء المدمرة في المناطق التي تقع ضمن حدود البلديات المستهدفة.

اسم المكون

إعادة تقديم خدمات النفايات الصلبة والصرف الصحي والمياه

ملاحظات (اختيارية)

دعم إصلاح، وإعادة إعمار وتأهيل البنى التحتية الخاصة بالمياه، والمياه العادمة، ومياه الأمطار والنفايات الصلبة (مثل أماكن إدخال المياه، وخطوط توزيعها، ووحدات معالجتها، ومحطات ضخها، وخزانات حفظها، وشبكات توزيعها، وتوصيلاتها المنزلية، وخطوط المجاري الرئيسية، ووحدات معالجة مياه الصرف الصحي، ومصارف مياه الأمطار).

اسم المكون

إعادة بنى المواصلات وتطوير مخطط دعم إعادة إعمار المساكن

ملاحظات (اختيارية)

دعم استعادة القدرة الوظيفية لأصول الطرق، أي استعادة حركة مرور آمنة وطبيعية. كما ستوفر الأعمال

المدنية المقترحة للطرق والجسور فرص للعمل. وسيُنَفَّذ العمل بالتنسيق مع إزالة الحطام والردم، وستشمل الأعمال إصلاح بنية الطرق وستتركز حول الأرصفة، واسطح ودعامات وأعمدة الجسور، غير أنها لن تقتصر على ذلك بل ستشمل إرساء أكتاف الطرق "الكوربات"، والطرق المؤدية للجسور، وتوفير إشارات ومعدات أمن الطرق، إضافة لإصلاح مصارف المياه.

كذلك فإن المشروع سيدعم مساعي وجهود الحكومة في تصميم مخطط دعم إعادة إعمار المساكن.

اسم المكون

استعادة تقديم الخدمات الصحية

ملاحظات (اختيارية)

دعم تحسين تقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية في المناطق الواقعة ضمن البلديات المستهدفة لتلبية الاحتياجات الصحية المحلية للعراقيين. كما سيلبي هذا المكون أغلب الاحتياجات الصحية الملحة عبر توفير مستشفيات وعيادات متنقلة، عدا عن توفير المعدات الطبية وسيارات الإسعاف في المناطق المنتقاة.

اسم المكون

الدعم الفني

ملاحظات (اختيارية)

سيشمل الدعم: أ) خطط التنمية العمرانية والاستثمار الاستراتيجي الرئيسة الخاصة بالبلديات المستهدفة، بالإضافة للقيام ببرامج زيادة الوعي والمشورات العامة ذات الصلة؛ هذا عدا عن خطط وتصاميم الإدارة الشاملة للنفايات الصلبة؛ ب) وإعادة تأهيل البنى التحتية للسكك الحديدية بالإضافة لوضع الخطط والتصاميم الرامية لتحسين السلامة؛ ت) وتوفير نموذج لتخطيط وتصميم تنمية البنى التحتية على مستوى المحافظتين؛ ث) وتعزيز بناء الثقة بين الدولة والمواطنين من خلال تعزيز عمليات ومبادرات المصالحة؛ ج) توفير استراتيجية دعم أوسع لإعادة الإعمار وتوفير إدارة مستدامة للموارد المادية والثقافية؛ ح) وأخيراً تقديم دعم في تقييم وتطوير احتياجات القطاع الصحي عبر الخروج بخطة رئيسية متوسطة لطويلة الأمد لخدمات الرعاية الصحية.

اسم المكون

إدارة المشروع والتوعية ورصده وتقييمه

ملاحظات (اختيارية)

دعم التكاليف المرتبطة بإدارة وتنسيق المشروع بما في ذلك إنشاء وصيانة نظام لرصد وتقييم المشروع.

ث. التمويل (بملايين الدولارات)

350.00	إجمالي تمويل البنك	350.00	التكلفة الإجمالية للمشروع
		0.00	الفجوة التمويلية
			مصدر التمويل
0.00			الجهة المقترضة
350.00			البنك الدولي لإعادة التعمير والتنمية
350.00			إجمالي التمويل

ج. التنفيذ

أ. الترتيبات المؤسسية والتنفيذية

صُممت الترتيبات المؤسسية والتنفيذية بحيث تحقق أقصى ملكية للمشروع من قبل الحكومة العراقية مع الحفاظ على توازن مناسب بين التسليم السريع للمشروع وتنفيذه. تقع المسؤولية العامة عن تنسيق المشروع على عاتق مجلس الوزراء العراقي من خلال وحدة لتنسيق المشاريع بموجب صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة جراء أعمال الإرهاب. بدورها ستكون فرق إدارة المشروع التي جرى تشكيلها في الوزارات المعنية مسؤولة عن التنفيذ القطاعي للمشروع (أي قطاعات الطاقة، والنقل، والماء، والصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة، والإسكان والصحة). علماً أنه قد يجري إضافة المزيد من القطاعات خلال تنفيذ المشروع على أن تلبى معايير

الانتقاء الأساسية. وفي حال إضافة أي قطاع فإنه يتم إعادة هيكلة المشروع على النحو المطلوب لملائمة القطاعات المضافة. كما أنه من الممكن إضافة الوزارات وفرق إدارة المشروع المضافة إلى الهيكل الإجمالي لتنفيذ المشروع. وستتلقى فرق إدارة المشروع الدعم من طاقم فني توفره مكاتب الوزارات في كافة مواقع المشروع الواقعة ضمن البلديات المستهدفة. ويأخذ هيكل إدارة المشروع المقترح الظروف الأمنية الصعبة وضعف القدرة التنفيذية بعين الاعتبار وذلك من خلال الاستفادة من الدروس المستفادة من المشاريع التي يمولها البنك والتي يجري تنفيذها ضمن سياقات مماثلة. وتتألف هيكلية فريق إدارة المشروع، وإن كانت على شكل موسع، من طاقم عمل من مختلف دوائر الوزارات الحكومية المعنية.

سيجري تحديد وترتيب أولوية المشاريع الفرعية على مستوى كل وزارة على حدة مع فرق إدارة المشروع المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بصلاحياتهم بالإضافة للمتابعة اليومية لتمويل المشروع من ناحية الإدارة، وإدارة الشراء والمالية والضمانات، والإشراف، وضبط الجودة، وتقديم التقارير. وبغية تحديد وترتيب أولوية المشاريع الفرعية ستعمل الوزارات وفرق إدارة المشاريع الخاصة بها على التنسيق الحثيث مع طواقم المحافظات والهيئات لضمان كون المشاريع الفرعية المحددة متماشية مع التطلعات المحلية. كذلك فإنه يقع على فريق إدارة المشروع دفع مستحقات المزودين، والاستشاريين، والمقاولين مع التحقق من صرف هذه الأموال وفقاً لإجراءات البنك ومبادئه التوجيهية. إضافة إلى ذلك فإنه يترتب على فرق إدارة المشروع إعداد التقارير الربعية وتسليمها لوحدة تنسيق المشاريع المندرجة ضمن صندوق إعادة الإعمار. حيث ستعمل الوحدة على رصد إجمالي المحرز على صعيد تنفيذ المشروع، كما ستعمل على توحيد التقارير القطاعية وتسليمها للبنك.

ينبغي رفق فرق إدارة المشروع بمختصين مؤهلين وذوي خبرة للإشراف على تنفيذ المشاريع القطاعية التي تقع ضمن صلاحياتهم وذلك وفق إجراءات البنك ومبادئه التوجيهية بما في ذلك المهندسين، ومختصي الضمانات البيئية والاجتماعية، ومختصي الإدارة المالية والشراء بالإضافة للقيام بالوظائف التقنية المطلوبة، كما عليهم أن يكونوا حلقات و جهات الاتصال مع البنك، والمقاولين والاستشاريين. كما ويقع على عاتق فرق إدارة المشروع إعداد الشروط المرجعية والتعاقد مع شركات استشارية متخصصة بالإشراف والدعم الفني (مثل مهندس العميل/ مهندس مقيم)، بحيث تمول من قرض البنك الدولي للتعمير والتنمية وذلك بغية تزويدهم بالدعم والإرشاد

والتدريب خلال تنفيذ المشروع، إضافة للإشراف على مدى امتثال المقاولين والمزودين بكافة الالتزامات التعاقدية بما فيها متطلبات الضمانات.

وكان قد أصدر مجلس الوزراء في 20 آب/أغسطس سنة 2014 قراراً يُحدد الشركات المملوكة للدولة المندرجة ضمن وزارة الإعمار والإسكان لإصلاح الجسور التي دمرها تنظيم دولة الإسلام في العراق والشام. حيث جرى تحديد العديد من هذه الشركات والتي جرى تقييم بعضها على أساس القدرة الفنية والإدارية على القيام بالأعمال المندرجة ضمن المشروع بغية دعم الصيانة والإصلاحات المستعجلة للبنى التحتية في المناطق المحفوفة بالمخاطر المرتفعة والتي قد يتعذر على المقاولين الخاصين الوصول إليها. فمن منظار تقني فإن لدى هذه الشركات القدرة التقنية التي تخولها لتنفيذ المشروع بالإضافة لخبرتها التنفيذية التي برهنتها خلال السنوات الخمس المنصرمة. ولو أكلوا بتنفيذ المزيد من العقود الممولة من هذا المشروع لتنامت قدرتهم. غير أن العقود التي أسرتها الحكومة العراقية إليهم لا تزال في غالبها راکدة جراء العوائق المالية؛ لذلك وبالرغم من العدد الكبير للعقود الجارية والجديدة فإن قدرة هذه الشركات غير مستغلة على النحو المطلوب، حيث يمكن توظيفهم تحت حساب القوة حيثما كان ذلك مبرراً. ومن الضروري ان تلقى هذه الشركات دعماً حكومياً لإعفائهم من بعض الالتزامات الراهنة، بالإضافة لضمان دفع فواتير هذا المشروع في أوانها. ومن المقترح أيضاً ربط إجمالي قيمة العقود المرساة لصالح هذه الشركات مع معدل قدرة تدفق النقد الخاص بها والتي يمكنها تغطية ستة أشهر من قيمة العمل الملتمزم بها.

ب. نتائج الرصد والتقييم

ستتبع النتائج القائمة على الرصد والتقييم منهجية لقياس ورصد النتائج ومراجعتها. وفي ضوء البيئة المتقلبة للمناطق التي يشملها المشروع فإنه ينبغي التحقق من خط الأساس الخاص بقياس النتائج في غضون ستة أشهر من إقرار المشروع وذلك من خلال مسح مموله بموجب المكون السادس للمشروع. وستتناط هذه المسؤولية بوحدة تنسيق المشاريع بالإضافة للدعم التنفيذي الحثيث الذي سيوفره البنك لها. كما وجرى الخروج بإطار للنتائج ومصفوفة رصد لتتبع مدخلات، ومخرجات ونتائج المشروع بالإضافة لمؤشرات أداء متوسطة ورئيسة (يرجى

الاطلاع على الملحق الأول). وسيعمل على رصد تقدم تنفيذ المشروع باستمرار، كما وسيجري مراجعة المخرجات والنتائج خلال الإشراف على المشروع بغية تقييم التقدم المحرز من خلال البيانات التي تجمعها وحدة تنسيق المشاريع. وسيتم عبر الرصد والتقييم قياس كل أداء فردي للمشروع بالنسبة لنتائج أهداف إطار النتائج، كما وستوفر عملية الرصد والتقييم تقارير ربعية بالأنشطة بحيث تستهدف إدارة المقاولين والأطراف المعنية الخارجية. وسيجري توظيف خط الأساس والمسوح السنوية الخاصة بالجهات المستفيدة (الممولة بموجب المكون السادس للمشروع) لقياس من ولأي مدى تمت الاستفادة من البنى التحتية والخدمات، بالإضافة لقياس كيف أثرت الأخيرة على حياة الناس على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وفي هذا الصدد سيتم إجراء وإكمال مسح نهائي ومراجعة نهائية وتقرير نهائي عن إكمال ونتائج التنفيذ. كما ستُجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بأنشطة المشروع على أساس فصلي. ونظراً لطبيعة المشروع وأهميته الاستراتيجية فإنه ينبغي توسيع نطاقه ليشمل المزيد من التجمعات السكانية في العراق، كما وسيستهدف نظام رصد وتقييم المشروع لاستقاء الدروس وتطبيقها في تصميم ومتابعة المشاريع. وسيوفر هذا المشروع دعماً تقنياً لوحدة تنسيق المشاريع للاضطلاع بواجباتها ومسؤوليتها اتجاه هذا المشروع.

علاوة على ذلك، فإنه من المتوخى أن تكون بعض مكونات نظام الرصد والتقييم تشاركية بحيث يتم إشراك المواطنين بالتعاون مع جهات الاتصال والقيادات المحلية في كافة المناطق التي تقع ضمن البلديات السبع المستهدفة مما سيسهم في تمكين هذه المجتمعات، وبناء الثقة بين الأطراف المعنية في التنفيذ كما وسيعزز التماسك من خلال تأميم نتائج وإنجازات المشروع.

ت. الاستدامة

ولكون بنية هذا المشروع تتطلب استجابة فورية لدعم الجهود الرامية لتقليل المخاطر والمعاناة الإنسانية الكبيرة التي تصل في حالتها القصوى لفقدان للأرواح، لذلك فإن هذا مشروع الطوارئ متعدد الأبعاد يرمي للخروج بنتائج سريعة من خلال إجراء تنفيذ فوري. إن أحد نتائج هذا المشروع تتمثل ببناء علاقة مع المواطنين المحليين لتمكين

الحكومة العراقية من تحديد وترتيب أولويات احتياجاتهم، وتحديد الأهداف، وإنشاء آليات للمساءلة ، والتنفيذ، والقيام بعمليات واتخاذ إجراءات عملية لصون والارتقاء بقيمة حياة المواطن. ويمكن دعم ذلك عبر توظيف المعلومات التي توفرها المسوح السنوية الخاصة بالمستفيدين.

ث. أوجه التأزر

سيدعم هذا المشروع صندوق الحكومة العراقية لإعادة التعمير الذي يهدف لتلبية الاحتياجات المتمثلة بإعادة تقديم الخدمات في المناطق المحررة مؤخراً وفي المناطق التي ستحرر في المستقبل القريب. كما سيعمل المشروع على موازنة جهود الائتلاف الدولي لمجابهة داعش أو تنظيم دولة الإسلام في العراق والشام والتي ترمي "الموازرة جهود الحكومة العراقية في تخطيط، ورصد واتخاذ تدابير التعافي والاستقرار في المناطق المحررة من بطش تنظيم داعش وذلك عبر خلق بيئة ممكنة لتحقيق استقرار مستدام". وسيدعم الائتلاف الدولي استعادة هبة القانون والنظام والخدمات الأساسية الأخرى في هذه المناطق. كما سيعاضد وحدة جهود الحكومة العراقية والدعم الدولي لها، وسيعزز عملية المصالحة ووجود بيئة آمنة وسليمة، بالإضافة لتعزيزه للإدارة الوطنية وهيئات الحكم المحلية الممثلة لها. والأهم من ذلك هو دعم الائتلاف لجهود حكومة العراق على تحديد العبوات الناسفة والذخائر غير المتفجرة بجانب غيرها من الجهود المبذولة لصون حياة المواطنين والبنى التحتية الحيوية. ومن المتوقع أن نجاح هذا المشروع سيتأتى عن المزيد من الاستثمارات في مجال إعادة إعمار البنى التحتية واستعادة تقديم الخدمات التي قد تقوم بها الحكومة و/أو مانحين جدد. كما وقد ينجم عن نجاحه توسع يطاق قطاعات أخرى حيث قد تكون هناك مصالح متداخلة، هذا عدا عن متابعة أنشطة تتعدى نطاق جوانب إعادة الإعمار الفورية.

ج. السياسات الوقائية (بما في ذلك التشاورات العامة)

لا	نعم	السياسات الوقائية الناجمة عن المشروع
	X	التقييم البيئي OP/BP 4.01
X		الموائل الطبيعية OP/BP 4.04
X		الغابات OP/BP 4.36
X		إدارة الآفات OP 4.09

	X	الموارد الثقافية المادية OP/BP 4.11
X		الشعوب الأصلية OP/BP 4.10
	X	إعادة التوطين القسرية OP/BP 4.12
X		سلامة السدود OP/BP 4.37
	X	المشاريع التي تقام على الممرات المائية الدولية OP/BP 7.50
X		المشاريع التي تقام في المناطق المتنازع عليها OP/BP 7.60

ملاحظات (اختيارية)

يُصنف هذا المشروع على أنه يندرج ضمن الفئة (ب) والتي تستدعي تفعيل السياسات التشغيلية التالية OP4.01، وOP4.11، وOP4.12، وOP7.50 المعدة بموجب أحكام الفقرة 12 من السياسة التشغيلية رقم OP10 "للمشاريع المنفذة في حالات الحاجة الماسة وفي حالة وجود قيود معيقة للقدرات". كما قد تم إقرار إعداد الأدوات الوقائية لإرجاء مدة التنفيذ بدلاً من خطة عمل بيئية واجتماعية. كما وقد شرع البنك بالنيابة عن المستلم من إعداد اطار العمل البيئي والاجتماعي على اعتبار أنه الأداة الوقائية الرئيسة للمشروع.

وسيشمل الاطار البيئي والاجتماعي كافة النطاقات التي قد تشملها المشاريع الفرعية (مثل الإسكان، وإصلاحات الطرق، وخطوط نقل الكهرباء، والجسور، ومرافق توليد الطاقة...الخ)، حيث يصنفهم لأنماط (رموز) وفق المعايير البيئية والاجتماعي وأثارها، ويقوم بتحديد العمليات والأدوات المحددة لكل نمط (رمز). ومن المتوقع أن يتم إنجاز كل من اطار العمل البيئي والاجتماعي وعينات من خطط العمل البيئية والاجتماعية التي تغطي غالبية أنماط المشروع، بحيث تكون متاحة للتشاور والإفصاح عنها عند أو بُعيد التثبيت من فعالية المشروع نتيجة العملية المستعجلة المنصوص عليها بموجب الفقرة 12 (ث) من السياسة التشغيلية رقم OP10.

ح. جهات الاتصال

البنك الدولي

جهة الاتصال: إبراهيم خليل الدجاني

المسمى الوظيفي: مسؤول العمليات

رقم الهاتف: ++9722 236 6541

البريد الإلكتروني: idajani@worldbank.org

الجهة المقترضة/ العميل/ المتلقي

الاسم: جمهورية العراق

جهة الاتصال: معاليه السيد هوشيار زيباري

المنصب: وزير

رقم الهاتف: 00964-7901919070

البريد الإلكتروني: ministeroffice@mof.gov.iq

الوكالات المنفذة

الاسم: العراق: وزارة البلديات والأشغال العامة

جهة الاتصال: معاليه السيد عبد الكريم يونس

المنصب: وزير

رقم الهاتف: 00964-15435448

البريد الإلكتروني: mmpw.pmt@gmail.com

الاسم: وزارة الصحة

جهة الاتصال: معاليه السيدة عديلة محمود حسين

المنصب: وزير

رقم الهاتف: 00964-7901943415

البريد الإلكتروني: minister@moh.gov.iq

ذ الاسم: وزارة الكهرباء

جهة الاتصال: معاليه السيد قاسم فهداوي

المنصب: وزير

رقم الهاتف: 00964-7901938715

imoe_hq@yahoo.com البريد الإلكتروني

وزارة الإعمار والإسكان الاسم:

معاليه السيد طارق الخيكاني جهة الاتصال:

وزير المنصب:

00964-7704715011 الهاتف:

office@imariskan.gov.iq البريد الإلكتروني:

صندوق إعادة تعمير المناطق الاسم:
المتضررة جراء الأعمال الإرهابية

السيد عبد الباسط تركي سعيد جهة الاتصال:

منسق صندوق إعادة الإعمار المنصب:

964-790-146-1419 الهاتف:

ghaidaa1954@yahoo.com البريد الإلكتروني:

خ. لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

دار المعلومات

البنك الدولي

1818 شارع إتش، شمال غرب

واشنطن، العاصمة 20433

هاتف رقم: 458-4500 (202)

فاكس رقم: 522-1500 (202)

الإلكتروني:

الموقع

<http://www.worldbank.org/infoshop>